الأمم المتحدة

A/71/987

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البندان ٢٦ (أ) و ٦٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالإعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن البند ٦ من جدول أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٢٦ (أ) و ٦٨ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ب. **إيليتشيف**
القائم بالأعمال بالنيابة

030817 010817 17-12444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال، "جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية".

السيد الرئيس،

اسمحوا لي، في إطار النظر في هذا البند من جدول الأعمال، أن أدلي بتعليقات على بعض جوانب أنشطة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فنحن نعتقد أن أساس الأداء الفعَّال لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان هو تقيد اللجان المرتبطة بتلك الاتفاقيات الصارم بالولايات المنوطة بها، إلى جانب التمتع بالقدرة على إقامة حوار متكافئ وقائم على الاحترام المتبادل مع الدول الأطراف.

وفي رأينا، فقد أصبح تعدد اللغات في الآونة الأخيرة من أكثر المسائل إلحاحا. وأود أن أشير إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ينص على أن هيئات المعاهدات لها أن تقرر إدراج لغة رسمية رابعة، على أساس استثنائي، إضافة إلى لغات العمل الرسمية الثلاث. ويجب أن تتم تلك الممارسة دون المساس بحق كل دولة من الدول الأطراف في التحاور مع هيئات المعاهدات بأي لغة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

غير أن معلوماتنا تشير إلى أن ذلك لا يحدث دائما في الممارسة العملية. ويساورنا القلق بشكل خاص من أن هذه القاعدة، على الرغم من أنها تطبق في التواصل مع وفود الحكومات الوطنية (وإن لم يكن ذلك بصورة تلقائية حتى في تلك الأحوال، بل بناءً على إصرار الدولة المعنية)، فإن الاجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني لا تتم إلا بثلاث من لغات عمل الأمم المتحدة. وللأسف، يحدث ذلك حتى عندما تستخدم الدولة التي تقدم تقريرها إلى لجنة من اللجان لغة رسمية أخرى. ونتيجة لذلك، يضطر أعضاء هيئات المعاهدات إلى الاعتماد على معلومات ترد من كبريات الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية بدلا من أن ترد من ممثلي المجتمع المدني العاملين مباشرة في الميدان.

السيد الرئيس،

من المقرر أن يُصدر الاتحاد الروسي تقريره الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ربيع عام ٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أننا عندما "ندافع" عن هذا التقرير أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ستتاح لنا خدمات الترجمة الشفوية إلى اللغة الروسية، دون حاجة إلى مزيد من رسائل التذكير، وفي أن تلك الخدمات ستتاح لنا أيضا أثناء الاجتماع التقليدي الذي يعقد بين خبراء اللجنة ومؤسسات المجتمع المدني، والذي أود أن أشدد على أنه جزء من الدورة الرسمية للجنة.

السيد الرئيس،

نود أيضا أن نثير بشكل منفصل مسألة التعليقات العامة التي أدلت بها اللجنة أثناء جلسة حوارها مع الوفود الوطنية بشأن التقارير الدورية. ففي رأينا، لا تعدو هذه التعليقات العامة كونها رأيا من آراء خبراء هيئات المعاهدات، ولا يجوز أن تُفرض بموجبها على الدول أي التزامات إضافية غير تلك التي قطعتها عند التصديق على أي معاهدة، ما لم تعلن الدول خلاف ذلك على أساس طوعي. وهذه المساهمات الإضافية من اللجنة تتجاوز أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي لا يمكن وضعها في الاعتبار أثناء فحص التقرير الدوري للدولة أو إدراجها في الملاحظات الختامية عن نتائج ذلك الفحص.

وشكرا لكم على اهتمامكم.